

## وثيقة معلومات المشروع

### مرحلة التقييم المسبق

تقرير رقم: PIDA24539

اسم المشروع	مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي (P145699)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	جمهورية مصر العربية
القطاع (القطاعات):	خدمات اجتماعية أخرى (70%)، الإدارة العامة- خدمات اجتماعية أخرى (30%)
محور (محاور) التركيز:	شبكات الأمان الاجتماعي/المساعدات الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية (70%)، الاشتغال الاجتماعي (30%)
أداة الإقراض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع:	P145699
المقترض (المقترضون):	الحكومة المصرية، وزارة التعاون الدولي
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:	وزارة التضامن الاجتماعي
فئة التصنيف البيئي:	ج - غير مطلوب
تاريخ إعداد/تحديث :	23 فبراير/شباط 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين:	10 أبريل/نيسان 2015
القرار:	
قرار آخر:	

### أولاً. سياق المشروع

#### السياق القطري

لا تزال مصر تمر بفترة انتقالية يكتنفها غموض الأوضاع السياسية. فقد أذنت ثورة الشعب المصري التي اندلعت في يناير/كانون الثاني 2011 بحدوث تحول سياسي هائل لا تزال تتكشف أبعاده بعد مضي أربع سنوات. وتم الإعلان عن خارطة طريق سياسية في يوليو/تموز 2013 أدت إلى التصديق على دستور جرى تعديله حديثاً وانتخاب المشير

السابق، السيسي، رئيسا في مايو/أيار 2014. وقد تم مؤخراً تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان مخططا في البداية إجراؤها على جولتين لتبدأ في 21-22 مارس/آذار 2015 وتنتهي في 6-7 مايو/أيار من نفس العام. ومن المتوقع الإعلان عن مواعيد الانتخابات الجديدة في مارس/آذار-أبريل/نيسان 2015. كما أدى عزل مرسي (بعد عام واحد من انتخابه رئيسا في يونيو/حزيران 2012) إلى إذكاء التوترات في مختلف أنحاء البلاد والتي تحولت في بعض الأحيان إلى اشتباكات عنيفة وتسببت في انعدام الاستقرار الاجتماعي. وقد ساعدت خارطة الطريق السياسية الجاري إحراز تقدّم في تنفيذها على احتواء الاضطرابات السياسية والاجتماعية جزئياً. لكن هذا الاستقرار النسبي يبدو هشاً في مواجهة الهجمات المستمرة على الشرطة والجيش، فضلاً عن الاستقطاب السياسي الذي اتسمت به هذه الفترة منذ تدخل الجيش في يوليو/تموز 2013.

وكان معدل النمو في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية متوسطاً ولم يكن كافياً للحاق بالبلدان متوسطة الدخل الأكثر تقدماً واستيعاب النمو السريع في عدد السكان والقوى العاملة. فلم يتجاوز متوسط النمو بنسبة الفرد نحو اثنين في المائة سنوياً منذ عام 1980. وبالرغم من النمو الذي تسارعت وتيرته بشدة خلال الفترة بين عامي 2003 و2008 وظل قوياً حتى عام 2010، فإن ذلك لم يمنع حدوث ارتفاع في معدل الفقر. وفي الفترة بين عامي 2005 و2010، زاد معدل الفقر بنحو خمس نقاط مئوية ويُحتمل أنه واصل الزيادة منذ ذلك الحين. وفي حين يُعد التفاوت بين المناطق في نسبة الفقر سمة دائمة في مصر حيث يعيش في قرى الصعيد نحو نصف عدد الفقراء، فإن عدد الفقراء في المدن الكبرى قد زاد إلى ثلاثة أمثال خلال فترة الخمس سنوات ليرتفع من 5.7 في المائة (الأدنى في عام 2005) إلى 15 في المائة عام 2010. وكان معدل نمو الدخل لأفقر 40 في المائة من السكان (أي مؤشر الرخاء المشترك) سلبياً أيضاً في هذه الفترة عند -1.5 في المائة، فيما انخفض متوسط الدخل في البلاد بدرجة أسرع ليبلغ -2.0 في المائة. وتفسّر هذه النتائج التراجع الطفيف في مستوى التفاوت داخل مصر. فالزيادة الملاحظة في معدلات الفقر والانخفاض في مستوى الدخل لأفقر 40 في المائة من السكان يُظهران أن نمو إجمالي الناتج المحلي لم يُترجم إلى نمو في دخل الأسر المعيشية.

وقد أدت الاضطرابات السياسية والصدمات الاقتصادية إلى زيادة معدلات الفقر خلال السنوات القليلة الماضية. فمنذ الفترة التي تغطيها البيانات أعلاه، شهدت مصر اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية عنيفة. وانعكس هذا الغموض في انخفاض معدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة، وهو ما زاد على الأرجح من تدهور الرعاية الاجتماعية للفئات الأقل دخلاً. وعلى مستوى الأسر المعيشية، ارتفع معدل انتشار الفقر من 16.7 في المائة في السنة المالية 1999/2000 إلى 26.3 في المائة في السنة المالية 2012/2013، مع بقاء ما يقرب من نصف عدد السكان في عداد الفقراء أو المعرضين للمعاناة (49 في المائة). ولا يزال يتسع نطاق التفاوتات الاقتصادية بين المناطق، فمعدل الفقر في قرى صعيد مصر تجاوز 50 في المائة عام 2010، مقابل أقل من 15 في المائة في مدن مصر الكبرى. وخلال الربع الأخير من السنة المالية 2014، بلغ عدد العاطلين عن العمل 3.7 مليون مصري (13.4 في المائة من الأيدي العاملة البالغة 27.6 مليون شخص في مصر)، 70 في المائة منهم تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً. وأدى الوضع الاقتصادي الكلي إلى الحد من قدرة النمو على نفع الفئة الأقل ثراءً. كما فرضت الضغوط على حيز المالية العامة جراء مدفوعات الفائدة على الدين العام والدعم وارتفاع الأجور قيوداً على الإنفاق على القطاعات الاجتماعية التي يستفيد منها

الفقراء. وتم توجيه أكثر من 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013/2014 - أكثر من مجموع الإنفاق على الصحة والتعليم والاستثمارات العامة- لتمويل دعم الطاقة. ويستفيد غير الفقراء بدرجة كبيرة من هذا الدعم: يذهب 68 في المائة من إجمالي دعم الطاقة إلى الخمسين الأغنى من السكان.

شرعت الحكومات التي تولت بعد يوليو/تموز 2013 في تنفيذ برنامج رئيسي للتحفيز الاقتصادي وبدأت برنامجا طموحا للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. وأسهم الإنفاق التحفيزي في ظهور مؤشرات أولية على حدوث انتعاش اقتصادي، لكن الاختلالات في الاقتصاد الكلي لا تزال كبيرة. وبالإستفادة من تحسُّن الاستقرار في البلاد، اتخذت الحكومة خطوات مهمة في أوائل السنة المالية 2015 لإطلاق إصلاحات بالغة الأهمية وبدء ضبط أوضاع المالية العامة. وفي أوائل يوليو/تموز 2014، وافق الرئيس المنتخب حديثا على إصلاحات هيكلية طال انتظارها شملت زيادة الضرائب الموجودة وفرض ضرائب جديدة وترشيد دعم الكهرباء والوقود. ومن المفترض أن تفضي هذه الإجراءات إلى خفض عجز المالية العامة ليصل إلى 10.5-11 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2015. ويوفر هبوط أسعار النفط منذ نهاية عام 2014 بيئة مواتية للسيطرة على عجز المالية العامة. والتزمت الحكومة أيضا بتحسين استثماراتها الموجهة لصالح الفقراء بهدف حمايتهم ومعالجة التفاوتات الإقليمية والاجتماعية التاريخية. وتهدف مبادرة إصلاح دعم الطاقة التي اتخذتها الحكومة إلى تحرير أسعار الطاقة على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، كما تتيح الحيز المالي اللازم لتنفيذ استثمارات موجهة لصالح الفقراء واستدامتها. وفي يوليو/تموز 2014، أدخلت الحكومة زيادات شاملة لأسعار الوقود الأحفوري والكهرباء وأعلنت تخصيص 27 مليار جنيه مصري (3.6 مليار دولار) من إجمالي وفورات المالية العامة المتحققة من هذه الإصلاحات والبالغة 51 مليار جنيه مصري، لتوجيهها إلى قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والبحث العلمي وبرامج الحماية الاجتماعية، لاسيما إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وتوسيع نطاقها.

وعلى الرغم من إحراز تقدُّم جيد في مؤشرات التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين، فإنه يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام في مجالات محددة للتنمية البشرية ولاسيما في المناطق الفقيرة. ففي قطاع الصحة، برغم إحراز تقدُّم كبير بشكل عام في تخفيض وفيات الأمهات والأطفال، ففي المناطق المتأخرة جرت 46 في المائة من حالات الولادة في خمس السكان الأدنى دون وجود عاملين مدربين، فيما جرت 55 في المائة من حالات الولادة خارج المنشآت الصحية. وتدهور العديد من مؤشرات الرعاية الصحية في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك سوء التغذية بين الأطفال (التقرم ونقص الوزن والهزال)، لكن هذه المؤشرات تثير القلق خاصة في صعيد مصر. كما ينتشر التقرم بدرجة أكبر في الوجه القبلي، إذ تبلغ نسبته 26 في المائة مقابل 18 و19 في المائة في الوجه البحري والمدن الكبرى على التوالي. وفي حين نجح برنامج قوي لتنظيم الأسرة في تخفيض معدلات نمو السكان السنوية إلى 1.9 في المائة بين عامي 1980 و2010، فإن هذه المعدلات عاودت الارتفاع لتصل إلى 2.3 في المائة عام 2013 و3 في المائة في قرى صعيد مصر. ويُعزى عجز الناس عن توفير الأطعمة الكافية والمغذية بدرجة كبيرة إلى ارتفاع معدلات الفقر وتعاقب الأزمات منذ عام 2005. كما يُعتقد أن تكرار الإصابة بالإسهال وسوء التغذية يرتبط بممارسات التغذية ورعاية الأطفال غير اللائقة بين الأمهات الشابات. وعلى صعيد التعليم، ففي حين يكتمل تقريبا معدل الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال في خمس السكان الأكثر ثراء، فإن خمسهم الأشد فقرا يسجل معدلات التحاق تبلغ حوالي 73 في المائة في التعليم

الأساسي ونقل عن 50 في المائة في المستويات الثانوية. وتشكل الفتيات في قرى صعيد مصر الفئة الأكبر من بين المتخلفين عن التعليم. ويؤكد تحليل لأوضاعهن أنهن يواجهن قيوداً كبيرة تعوق حركتهن لأسباب ثقافية تتعلق بقواعد اللياقة المفروضة على المرأة. وتظهر دراسة أخرى أن احتمالية عدم الذهاب قط إلى المدرسة تزيد بين الفتيات بواقع 2.3 مرة منها بالنسبة للفتيان.

وسيتطلب التصدي لتحدي انعدام المساواة في مكاسب الرعاية الصحية والتعليم معالجة القيود على جانبي الطلب والعرض معاً. ويعاني جانب العرض في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم من مخالفات تقديم الخدمات، وتشوه توزيع مقدمي الخدمات، وانخفاض جودة المدخلات، ومشكلات تتعلق بالحوكمة والمساءلة. ومع أنه يمكن لإحدى شبكات الأمان الاجتماعي المصممة جيداً المساعدة في معالجة جانب الطلب بتعزيز التنمية البشرية وتوفير الأموال والحوافز اللازمة للحصول على الخدمات، فإن معالجة تحدي جانب العرض في مصر ستتطلب وضع نهج شامل وتحولاً يشمل عدة قطاعات. وفي السنوات الأخيرة، قامت الحكومة بإنشاء "لجنة وزارية للعدالة الاجتماعية" يرأسها رئيس الوزراء وتختص بصياغة السياسات وتنسيقها لتتولى تغيير السياسات الاجتماعية والبرامج الاجتماعية بما يعالج التباين الاجتماعي بشكل استباقي.

### السياق القطاعي والمؤسسي

تعاني برامج الحماية الاجتماعية في مصر من التجزؤ الشديد ولا توفر الحماية الكافية للفقراء. ومصر لديها نظام معقد للحماية الاجتماعية يعتمد بشدة على دعم الوقود والمواد الغذائية. وتتراوح تكلفة هذا الدعم بين 6 و9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مما يؤدي إلى تضائل التمويل المقدم لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي غير المدعومة (بما يمثل 0.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، لكنها لا تستهدف الفقراء بشكل جيد: تحصل أعلى 20 في المائة من الأسر المعيشية المصرية حسب مستوى الدخل على 36 في المائة من إجمالي دعم الطاقة، وتستفيد 73 في المائة من الأسر المعيشية المصرية غير الفقيرة من بطاقات التموين. وهناك أيضاً تسريبات هائلة في منظومة دعم المواد الغذائية والتي قُدِّرت بحوالي 29 في المائة عام 2008. ورغم ذلك، فقد لعب دعم المواد الغذائية دوراً مهماً في حماية الفقراء من تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتشير التقديرات إلى أن رفع هذا الدعم قد يؤدي إلى زيادة معدل الفقر الوطني بواقع 9 نقاط مئوية. ونجحت الجهود التي بُذلت مؤخراً في معالجة التسريبات داخل منظومة دعم المواد الغذائية نتيجة لاستخدام التكنولوجيا، حيث يستعمل المستفيدون بطاقات ذكية، مما يحد من إهدار الموارد.

وتفتقر مصر إلى شبكات أمان اجتماعي غير مدعومة وجيدة التصميم تستهدف من يعانون الفقر المدقع كما يمكن توسيع نطاقها لتشمل الحماية من الصدمات. وتتسم برامج شبكات الأمان الموجودة بانخفاض معدلات التغطية والتجزؤ وسوء التوجيه والتنسيق، وبالتالي تدني تأثيرها على أوضاع الفقر. ويغطي برنامج التحويلات النقدية الأكبر في مصر (معاش الضمان الاجتماعي) ما يقل عن 10 في المائة من خمس السكان الأشد فقراً، كما يُوجَّه أقل من ربع موارد البرنامج إلى هذه الفئة. ولذلك، أُعتبر هذا البرنامج عديم الكفاءة. وتحتاج مصر إلى تبني نهج متكامل لتدعيم منظومة شبكات الأمان الاجتماعي لديها (برامج التحويلات النقدية، والبرامج كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة لعديمي ومتوسطي المهارات، وبرامج دعم المواد الغذائية) إلى جانب تحسين آليات التوجيه.

والحكومة ملتزمة بإصلاح منظومة شبكات الأمان الاجتماعي لديها. وإدراكا لأوجه القصور الحالية داخل النظام القائم وفي إطار برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي لما بعد ثورة عام 2011، قطعت الحكومة المصرية التزاما بإصلاح منظومة شبكات الأمان الاجتماعي لديها مع التركيز على تحسين نظم توجيه المساعدات وتقديمها قبل مواصلة توسيع نطاق التغطية وإطلاق إصلاحات كبيرة للبرامج الموروثة (عديمة الكفاءة). وفي ظل تحدي الاقتصاد السياسي لإصلاح برامج شبكات الأمان الاجتماعي الموجودة، فقد اختارت الحكومة تبني نهج مرحلي في الإصلاح يبدأ بتحقيق مكاسب سريعة واتخاذ خطوات تنطوي على تحديات سياسية أقل. ويغلب على الإصلاح طابع الانتقال تدريجياً من الدعم الشامل إلى وضع برامج موجهة لحماية الفقراء والمعرضين للمعاناة وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية التي يحصلون عليها.

وفي عام 2014، أدخلت الحكومة تغييرات على منظومة دعم المواد الغذائية التي استطاعت تحسين سلسلة التوريد بتطبيق التمويل المستند إلى النتائج. ففي المنظومة الجديدة، لم تُعد الحكومة تدعم الدقيق الذي تستخدمه المخازن لإنتاج الخبز البلدي المدعم، بل تقوم بدلاً من ذلك بدعم أرغفة الخبز الفعلية التي توزعها المخازن على المواطنين من خلال نظام البطاقات الذكية. وأدخلت المنظومة الجديدة آلية للحد الأقصى يُسمح بموجبها لكل مواطن بأخذ ما لا يزيد عن 5 أرغفة يوميا، وبالتالي تحد من إساءة استهلاك الخبز المدعم في المنظومة القديمة.

وأدخلت الحكومة أيضا تغييرات على نظام الحصص التموينية الغذائية باستخدام نظام يستند إلى المخصصات بدلاً من السلع المدعمة. ففي المنظومة القديمة، كان يُسمح لكل مواطن بأخذ كمية محددة شهريا من السلع الغذائية الأساسية المدعمة (زيت الطهي والسكر والأرز والمكرونه)، مما أدى إلى تدني جودة المنتجات وظهور سوق سوداء نشطة. وتوفر المنظومة الجديدة مخصصا شهريا قدره 15 جنيها مصريا (دولارين) لكل مواطن، وتتاح للفرد حرية شراء أي منتج من بين سلة تضم 20 سلعة غذائية. ويمكن تحويل المخصص الشهري غير المستخدم من الخبز البلدي إلى نقاط واستخدامه لشراء سلع غذائية أخرى ضمن نظام البطاقات الذكية ذاته. ويوفر ذلك حافزا للمواطنين على ترشيد استخدامهم للخبز البلدي كما يسمح لهم بتحديد أولوياتهم الاستهلاكية من السلع الغذائية المتاحة.

ولتحسين استهداف الفقراء وتوفير شبكة أمان موجهة، اتخذت الحكومة خطوات ملموسة في هذا الشأن. ففي عام 2012، أنشأت الحكومة برنامجا للأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة يتولى تنفيذه الصندوق الاجتماعي للتنمية (بمساعدة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي) ويستهدف الفقراء القادرين على العمل والشباب العاطلين، مع التركيز على المناطق المتأخرة. والتزمت الحكومة بإنشاء برنامج للتحويلات النقدية حسن التوجيه ومستند إلى الدلائل والشواهد (تكافل وكرامة) والذي يستهدف الأسر الفقيرة التي تعول أطفالا وكبار السن وذوي الإعاقة الشديدة من الفقراء. ولدعم الإصلاح طويل الأمد، أطلقت الحكومة مبادرة لسجل وطني موحد بقيادة وزارة التخطيط والإصلاح الإداري. والهدف من هذا السجل هو إنشاء قاعدة بيانات وطنية لدعم توحيد برامج شبكات الأمان الاجتماعي وتسهيل التنسيق بين آليات توجيه المساعدات وتقديمها. وقد أحرزت هذه المبادرة بالفعل بعض التقدم نحو ربط قواعد البيانات الخاصة بالبطاقة الذكية العائلية (دعم المواد الغذائية) ومعاش الضمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي من خلال بطاقة الرقم القومي.

وتعتزم الحكومة تجنّب ما يتراوح بين 10 و15 في المائة من الوفورات المتحققة من إصلاحات الدعم الهيكلية لصالح إجراء استثمارات اجتماعية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تمويل البرنامج الوطني الجديد للتحويلات النقدية الموجهة المسمى ببرنامج "تكافل وكرامة". وتم تكليف وزارة التضامن الاجتماعي بإنشاء هذا البرنامج وتنفيذه، مع التركيز على بناء أنظمة فعالة التوجيه وتعمل بكفاءة لتغطي 1.5 مليون أسرة معيشية تمت متابعتها حديثاً لقيدها في البرنامج الجديد. وقامت وزارة المالية بالفعل بتخصيص مبلغ إضافي قدره 500 مليون جنيه مصري (ما يعادل 67 مليون دولار) في السنة المالية (2014-2015) وبدأت في صرفه إلى وزارة التضامن الاجتماعي، حيث تم توجيهه لتمويل الجولة الأولى من برنامج "تكافل وكرامة" الجديد.

وأطلقت الحكومة حملة إعلامية تستهدف طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجموعات الشبابية والقطاع الخاص لكسب التأييد الشعبي للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وللبرنامج الجديد للتحويلات النقدية الموجهة. ويجري استخدام قنوات متعددة في هذه الحملة من بينها البرامج الحوارية والمناقشات، والمؤتمرات الإعلامية، ونشر المعلومات من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، والاجتماعات مع قادة المجتمعات المحلية وكبار رجال الدين، وجلسات الاستماع الجماهيرية. وتشمل الرسائل الرئيسية لهذه الحملة جملة أمور منها التعريف بكيفية دعم برنامج التحويلات النقدية الجديد للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لما بعد عام 2011 وأهمية إصلاح دعم الطاقة لإتاحة حيز مالي يسمح بإطلاق خدمات موجهة لصالح الفقراء واستدامتها وكذلك تقديم الإعانات.

وتسعى الحكومة المصرية إلى الحصول على مساندة فنية ومالية من البنك الدولي، حيث تقوم بتوسيع نطاق برنامج "تكافل وكرامة" الجديد. ويجري تصميم هذا البرنامج وفق أفضل الممارسات. ولذلك، طلبت الحكومة المصرية أن يقدم البنك الدولي مساندة فنية وكذلك دفعات مقدّمة للمشاركة جزئياً في تمويل أول أربع سنوات من إعانات البرنامج ريثما يتم تأمين الحيز المالي للتوسع تدريجياً.

وسيقوم المشروع المقترح بتعزيز والاستفادة من مساندة البنك المستمرة لجهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة المصرية. وبوجه خاص، قدّمت المساعدة الفنية البرمجية المعنية بشبكات الأمان الاجتماعي مساندة إلى وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والإصلاح الإداري من أجل بناء القدرات والحصول على المشورة الفنية، لاسيما في المراحل الأولى من إعداد الإصلاحات الخاصة بشبكات الأمان الاجتماعي. وقام مكوّن بمبلغ 2 مليون دولار، من أصل منحة قيمتها 6.5 مليون دولار ممولة من صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتمويل الأعمال الفنية لتصميم برنامج التحويلات النقدية الجديد "تكافل وكرامة" ووضع آلية التوجيه وإطلاق السجل الوطني الموحد. وهناك أيضاً منحة تمت الموافقة عليها مؤخراً في إطار برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة والتي ستقدم مساعدة فنية تكميلية لتنفيذ برنامج "تكافل وكرامة"، حسب الحاجة.

ثانياً. الهدف (الأهداف) الإيماني للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع هو مساندة الجهة المقترضة لإقامة برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية يتسم بالكفاءة والفاعلية.

ويتم تعريف وقياس "الكفاءة" بالاستهداف الجيد للفقراء، كما تُعرّف وتُقاس "الفاعلية" بتغطية الفقراء وتوفير اللبنة الإدارية الأساسية للبرنامج.

### ثالثاً. وصف المشروع

#### اسم المكوّن

تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة

#### التعليقات (اختيارية)

سيقوم هذا المكوّن بتمويل صرف مدفوعات للمستفيدين المستحقين في إطار برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية. وسيستخدم هذا المكوّن نهجا يستند إلى النتائج بالنسبة للمصروفات المؤهلة التي تشمل التحويلات النقدية في إطار البرنامج. وبالتالي، سيتم السماح بصرف المدفوعات في إطار هذا المكوّن بناءً على إنجاز نتائج محددة يتم الاتفاق عليها بشكل مشترك (المؤشرات المرتبطة بالصرف).

#### اسم المكوّن

مساندة أنظمة توجيه وتشغيل شبكات الأمان الاجتماعي

#### التعليقات (اختيارية)

سيستخدم المكوّن الثاني نهجا تقليديا لتمويل الاستثمارات بصرف المدفوعات مقابل المصروفات المؤهلة لأنشطة محددة في خريطة المشتريات. وسيقوم هذا المكوّن بمساندة تقديم المساعدة الفنية والاستثمارات التي ستدعم تحقيق النتائج في إطار المكوّن الأول. وتحديداً، سيقدم المكوّن الثاني المساندة لإعداد وتنفيذ أنظمة التوجيه والتشغيل لبرنامج "تكافل وكرامة": التسجيل، والمراجعة المزدوجة لقواعد البيانات، والقيد، والتحقق من استيفاء الشروط، وإدارة الحالات وتحديث بيانات المستفيدين، وتقديم المدفوعات، والنظر في التظلمات، ومتابعة الأداء.

#### اسم المكوّن

إدارة المشروع والمتابعة والتقييم

#### التعليقات (اختيارية)

سيستخدم المكوّن الثالث نهجا تقليديا لتمويل الاستثمارات. وسيساند هذا المكوّن إدارة المشروع وسيضمن تنفيذه بنجاح وكفاءة وفقاً لاتفاقية التمويل وثيقة التقييم المسبق للمشروع ودليل العمليات.

رابعاً. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

400.00	إجمالي تمويل البنك:	4507.00	إجمالي تكلفة المشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:
	المبلغ		مصدر التمويل
4107.00			المقترض
400.00			البنك الدولي للإنشاء والتعمير
4507.00			الإجمالي

خامساً. التنفيذ

سنتكون وزارة التضامن الاجتماعي الجهة المؤسسية المعنية ببرنامج "تكافل وكرامة"، وبالتالي بتنفيذ المشروع. وسيتم تنفيذ المشروع من خلال الهيكل الحالي لوزارة التضامن الاجتماعي وبمساندة وحدة تنفيذ المشروع التي تشكل، بالإضافة إلى موظفي الوزارة الدائمين، فريق عمل البرنامج. وستتولى الوحدة المركزية للمعاش الاجتماعي، التابعة لإدارة الحماية الاجتماعية، مسؤولية مباشرة الإدارة اليومية للمشروع، كما أنها ستترفع تقاريرها إلى وزيرة التضامن الاجتماعي وسيساندها فريق وحدة تنفيذ المشروع. وهذه الأخيرة يرأسها مدير للمشروع يتمتع بالخبرة وتضم متخصصين في مجالات الإدارة المالية، والمشتريات، ونظم المعلومات الإدارية، ودعم العمليات الميدانية، والاتصالات، وتنسيق البرامج والأبحاث، والمتابعة والتقييم، ومراقبة المدفوعات. وعلى مستوى المناطق، تتم مساندة المشروع من جانب مديريات المناطق التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والمكاتب الإقليمية والوحدات الاجتماعية التابعة للوزارة والموجودة في كل قرية كبيرة أو مجموعة من القرى. وتكون الوحدات الاجتماعية التي يعمل منها الأخصائيون الاجتماعيون التابعون لوزارة التضامن الاجتماعي، بمساندة المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، مسؤولة عن التعبئة الاجتماعية وأنشطة التوعية والحفاظ على التواصل بشكل مستمر مع الأسر المعيشية المستفيدة. وبمساندة المدارس والمستوصفات الصحية المشاركة، سيؤمن الباحثون الاجتماعيون إجراء متابعة كافية لتقيد الأسر المعيشية بالتزامات المسؤولية المشتركة ومساندة عملية تحديث بيانات المستفيدين. وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارتي الصحة والتعليم لدعم عمليتي المتابعة ورفع التقارير فيما يتعلق بالشروط.



وعلى مستوى السياسات، قامت الحكومة المصرية بإنشاء لجنة وزارية للعدالة الاجتماعية رفيعة المستوى يرأسها رئيس الوزراء وتضم العديد من الوزراء من بينها وزارة المالية، ووزارة التعاون الدولي، ووزارة التخطيط والإصلاح الإداري، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي. وتشرف اللجنة على سير إصلاح الحماية الاجتماعية وتؤمّن التنسيق بين القطاعات.

سادسا. السياسات الوقائية (بما فيها المشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي قد تُفَعّل بسبب المشروع
x		التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
x		الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
x		الغابات (OP/BP 4.36)
x		مكافحة الآفات (OP 4.09)
x		الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
x		الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
x		إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)
x		سلامة السدود (OP/BP 4.37)
x		المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
x		المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

التعليقات (اختيارية)

لا يتم تفعيل السياسات الوقائية للبنك الدولي نتيجةً للأنشطة المقترحة في إطار المكونات المذكورة. فلن يشمل المشروع إنشاء بنية تحتية مادية أو أشغال مدنية.

سابعاً. نقطة الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: أفراح علوي الأحمدى

المسمى أخصائية أولى في مجال الحماية الاجتماعية

الوظيفي:

هاتف: 458-4158

بريد

[aalahmadi@worldbank.org](mailto:aalahmadi@worldbank.org)

إلكتروني:

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: الحكومة المصرية، وزارة التعاون الدولي

للاتصال: محمد همام

المسمى

الوظيفي: مساعد الوزير لشؤون التعاون مع الهيئات الدولية

هاتف: 20223912815

بريد

[mhammam@mic.gov.eg](mailto:mhammam@mic.gov.eg)

إلكتروني:

الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

الاسم: وزارة التضامن الاجتماعي

للاتصال: السيدة/ غادة والي

المسمى

الوظيفي: وزيرة التضامن الاجتماعي

هاتف: 37607498

بريد

[Ghada.waly@mss.gov.eg](mailto:Ghada.waly@mss.gov.eg)

إلكتروني:

ثامنا. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>